

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شهرية بعنوان:

بين منهيجين

النظامية و الجموعية ﴿١﴾

كتبه

محمد بن سعيد الأندلسي

عفا الله عنه

شهر ذي الحجة من عام ١٤٤٢

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين، أما بعد فمن نظر في تاريخ البدع ونشأتها علم أنها تتقلب بين الإفراط والتفريط، فتحدث البدعة مقابلة لأختها بين الغلو والجفاء، وهكذا في كل زمان ومكان تظهر فيه مقالات مخالفة للحق، فلا تلبث أن تظهر بعدها ما يقابلها من المقالات بزعم دفع الباطل والرد عليه، وما هي إلا ردة فعل قادت صاحبها إلى الشذوذ والضلالة، ولا يبالي الشيطان بأيهما ظفر من الطرفين وكلاهما خرج عن الجادة الصحيحة وحاد عن الصراط المستقيم، ودين الله وسط بين الغالي فيه والجافي عنه.

ولا تكُ فيها مُفَرِّطاً أو مُفَرِّطاً كلاً طرفي قَصِدِ الأمورِ ذمِيمُ
ومن شؤم البدعة أن تولّد بإزائها بدعة مقابلة لها، ومن المصائب أن لا تجد من يدفعها ويذب عن السنة ويقمعها، حتى يصير ما معهم من الباطل بالتقادم وجهة نظر لصاحبها قد تحتل صواباً، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «لَأَنْ أَسْمَعَ بِنَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ بِنَارٍ تَخْتَرِقُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَسْمَعَ فِيهِ بِبِدْعَةٍ لَيْسَ لَهَا مُغَيِّرٌ وَمَا أَحْدَثَتْ أُمَّةٌ فِي دِينِهَا بِدْعَةً إِلَّا رَفَعَ اللَّهُ بِهَا عَنْهُمْ سُنَّةً»^[١]، ومن أعظم المقامات في الدين العمل على تخليص السنة مما لحق بها من بدع وضلالات وتصفية الحق من شبهات أهل الزيغ والجهالات، فعن عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّهُ قَالَ: «أَلَا وَإِنِّي أُعَالِجُ أَمْرًا لَا يُعِينُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ، قَدْ فَنِيَ عَلَيْهِ الْكَبِيرُ، وَكَبُرَ عَلَيْهِ الصَّغِيرُ، وَفَصَّحَ عَلَيْهِ الْأَعْجَمِيُّ، وَهَاجَرَ عَلَيْهِ الْأَعْرَابِيُّ، حَتَّى حَسِبُوهُ دِينًا لَا يَرَوْنَ الْحَقَّ غَيْرَهُ»^[٢]، وإن كان هذا في عهده رحمه الله تعالى فكيف بحالنا والله المستعان.

[١] البدع لابن وضاح برقم ٨٧

[٢] انظر: سيرة عمر بن عبد العزيز لابن عبد الحكم (ص ٤٢).

والناظر في طفرة النظامية مع صحوة الجمودية أو " الأثرية المزيفة " يعلم ما سبق تقريره من المقابلة في البدع والقفز من أقصى اليمين إلى أقصى الشمال، فبعد ظهور طائفة من الناس تعظم كلام الرجال وتجعله حجة فيما بينها وبين الله عز وجل، فجمدوا على ألفاظ شيوخهم وبذلوا جهدهم في البحث والتنقيب عن الروايات والأوجه والاختيارات وذلك مبلغ علومهم طوال عمرهم ... فتراهم لا يصدر عن أقوالهم الصماء كأنه الوحي المنزل من السماء، وكل ذلك تحت غطاء "اتباع الآثار"^[١]، فتراهم يقررون أقوال الرجال ثم يلزمون الناس باتباع أقوالهم مجردة عن الدليل بدعوى لزوم اتباع الآثار!! ... فمنهم من اتخذ أحمداً الشيباني ومنهم من اتخذ الشافعي الإدريسي ومنهم من اتخذ مالكا المدني عليهم رحمة الله تعالى، ولاشك في إمامة هؤلاء الأعلام ولكنهم يستأنس بكلامهم وفهومهم واختياراتهم وليس لأحد اتباعهم في جل ما اجتهدوا فيه من رخص وعزائم في دين الله تعالى، وليس لأحد أن ينصب للأمة علماً كائناً من كان يدعو إلى أقواله ومنهجه وطريقته ومذهبه، فيوالي ويعادي عليها غير النبي ﷺ وما اجتمع عليه الصحابة رضوان الله عليهم، ومن فعل ذلك فقد ضل سواء السبيل وحاد عن الصراط المستقيم.

ولا ينقض العجب ممن يجهر باتباع الإمام أحمد وهو القائل: «الِاتِّبَاعُ أَنْ يَتَّبِعَ الرَّجُلُ مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَنْ أَصْحَابِهِ ثُمَّ هُوَ بَعْدُ فِي التَّابِعِينَ مُخَيَّرٌ»^[٢]، وقال: «لا تقلدني ولا تقلد مالكا، ولا الشافعي، ولا الأوزاعي، ولا الثوري، وخذ من حيث أخذوا»^[٣]، وقال الشافعي: «إذا وجدت في كتابي

[١] واتباع الآثار بمعناه الصحيح هو اتباع سنة النبي ﷺ وما اتفق عليه الصحابة - وقد رددنا في كتابنا الإقناع بمنزلة الآثار من الموقوف والمرفوع وحجية الإجماع على هذه الدعوى وبيننا أن الآثار هي سنة النبي ﷺ أما غيرها من أقوال الرجال فكل يؤخذ من قوله ويرد.

[٢] الفقيه والمتفقه ٤٣٩/١

[٣] مسائل أبي داود ص ٢٧٧

خلاف سنة رسول الله ﷺ فقولوا بسنة رسول الله ﷺ ودعوا ما قلت»^[١] ،
ويقول مالك: «إنما أنا بشر أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيي فكل ما وافق
الكتاب والسنة فخذوه، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه»^[٢] ، وقال
: «ليس أحد بعد النبي ﷺ إلا ويؤخذ من قوله ويترك إلا النبي ﷺ»^[٣] ،
وكلامهم رحمهم الله تعالى في هذا الباب كثيرٌ جداً^[٤] حتى يعلم المنصف أنهم
زهدوا في أنفسهم أن يتخذوا بين الناس متبوعين دون الكتاب والسنة.

ومما يظهر به ضلال هؤلاء في منهجهم العملي هو دفعهم بما يسمونه بالأثار
من أقوال الرجال في صدور الآيات المحكمات والنصوص الواضحات، فإذا
قُريت مسألة هي من الوضوح بمكان في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ كمسألة
الحاكمية تراهم يخرجون لك ببعض الأقوال التي يسمونها أثارا لهدم ما
تقرر في الأصول المحكمات بأطراف كلام الرجال، وهذا من أفضع الجهل
وأشنع الهوى فهل أقوال هؤلاء الرجال تخصص النصوص أو تنسخها!! أو
هي حكمة عليها أو مؤولة لها!! كل ذلك ليس لها بل ليس لها من الأمر شيء
ولو كان قولاً لأحد الصحابة كما قال عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ،
قَالَ: قَالَ عُرْوَةُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: «أَلَا تَتَّقِي اللَّهَ تُرْجِعَن فِي الْمُتَعَةِ؟ فَقَالَ ابْنُ
عَبَّاسٍ: سَلْ أُمُّكَ يَا عُرْيَةُ، فَقَالَ عُرْوَةُ: أَمَّا أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ فَلَمْ يَفْعَلَا فَقَالَ ابْنُ

^[١] كتاب مسألة الاحتجاج بالشافعي ص ٧٢: ومناقب الشافعي ١/ ٤٧٢،

^[٢] إيقاظ الهمم ص ٧٢.

^[٣] رواه ابن عبد البر في الجامع (٩١ / ٢) وهذا المعنى مروي عن ابن عباس ومجاهد.

^[٤] انظر (جامع بيان العلم وفضله ٢/ ١٣٢، و (إعلام الموقعين) ٢/ ١٧١، و (فتح المجيد) ص ٣٨٣.

عَبَّاسٍ: وَاللَّهِ مَا أَرَاكُمْ مُنْتَهَيْنَ حَتَّى يُعَذِّبَكُمْ اللَّهُ، نُحَدِّثُكُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتُحَدِّثُونَا عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ «، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ قَالَ أَبُو عُمَرَ: «يَعْنِي مُتَعَةَ الْحَجِّ وَهُوَ فَسْخُ الْحَجِّ فِي عُمْرَةٍ»^[١]، قَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ مُعَلِّقًا عَلَى قَوْل عُرْوَةَ: «هُمَا وَاللَّهِ كَانَا أَعْلَمَ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاتَّبَعَ لَهَا مِنْكَ» قُلْتُ: قَدْ كَانَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ عَلَى مَا وَصَفَهُمَا بِهِ عُرْوَةُ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقْلَدَ أَحَدٌ فِي تَرْكِ مَا ثَبَتَ بِهِ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^[٢]، وَعَنْ سَالِمٍ قَالَ: سُئِلَ ابْنُ عُمَرَ عَنْ مُتَعَةَ الْحَجِّ فَأَمَرَ بِهَا، فَقِيلَ لَهُ إِنَّكَ تُخَالِفُ أَبَاكَ قَالَ: "إِنَّ أَبِي لَمْ يَقُلِ الَّذِي تَقُولُونَ، إِنَّمَا قَالَ: أَفَرِّدُوا الْعُمْرَةَ مِنَ الْحَجِّ أَيْ أَنَّ الْعُمْرَةَ لَا تَتِمُّ فِي شُهُورِ الْحَجِّ إِلَّا بِهَدْيٍ، وَأَرَادَ أَنْ يُزَارَ الْبَيْتُ فِي غَيْرِ شُهُورِ الْحَجِّ فَجَعَلْتُمُوهَا أَنْتُمْ حَرَامًا وَعَاقَبْتُمُ النَّاسَ عَلَيْهَا وَقَدْ أَحَلَّهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَعَمِلَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ" قَالَ: فَإِذَا أَكْثَرُوا عَلَيْهِ، قَالَ: «أَفَكِتَابُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ عُمَرُ؟»^[٣]، هَذَا هُوَ الْمَنْهَجُ الْعَمَلِيُّ الَّذِي قَرَّرَهُ الصَّحَابَةُ فِي تَقْدِيمِ كَلَامِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى كَلَامِ غَيْرِهِمْ وَلَوْ كَانَ كَلَامُ خَيْرِ الْأُمَّةِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، قَالَ الشَّافِعِيُّ: "أَجْمَعَ النَّاسُ عَلَى أَنَّ مَنْ اسْتَبَانَتْ لَهُ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَدَّعِهَا لِقَوْلِ أَحَدٍ"^[٤].

[١] جامع بيان العلم وفضله ١٢٠٩/٢، قال الهيثمي في "المجمع" ٣/ ٢٣٤ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ " انتهى.

[٢] "الفتاوى والفتاوى ١/ ٣٧٨

[٣] رواه البيهقي في السنن الكبرى برقم ٨٨٧٥

[٤] مفتاح الجنة، الاحتجاج بالسنة للسيوطي ص (٤٢).

وهذا هو المنهج الذي اتخذه الجمودية في التشغيب ببعض كلام الأعلام^[١] على الأصول القطعية، وضرب كلامهم بعضه ببعض وتحكيم بعض الروايات الضعيفة والشاذة الموافقة لأهوائهم، فتراهم يستدلون ببعض كلام الرجال الذي يسمونه آثارا فإذا جئتهم بما يخالف قولهم من جنس ما استدلوأ به من كلام الأعلام ظهر معدنهم وفضح منهجهم وبأن أنهم لا يأخذون إلا من قطب واحد قد عكفوا على أقواله ورواياته، وفي المقابل تجد فيهم من له الجرأة في الدين على تكفير من خالف قول إمامه فيما يرى أنه لا يسوغ فيه الخلاف فجمعوا بين التقليد الأعى والاجتهاد الأخرق.

كل ذلك سارع في طفرة النظامية وأذكى فيهم الشطط في الدين وقادهم إلى رفض علوم الأولين بل والطعن في وفاق الصحابة أجمعين فخرجوا على جماعة المسلمين ونصبوا عقولهم حاكمة دون فهم المتقدمين ... لا شك أن هذا الانحراف كان ثمرة الجدل المتواصل على مواقع التواصل، الجدل الذي قاد خفاف العقول وأصحاب السطحية العلمية إلى لزوم هذه الأصول البدعية في التنصل من كل فهم غير فهمهم، فعن عمرو بن قيس قال: "قُلْتُ لِلْحَكَمِ : مَا اضْطَرَّ الْمُرْجَنَةَ إِلَى رَأْيِهِمْ قَالَ «الْخُصُومَاتُ»"^[٢].

قد نشدُّ على أيدي النظامية ولكننا نعلم أن وقود هذه البدعة وغذاؤها هي الجمودية التي تسمت زورا بالأثرية فهي حطب الشطط الذي أدى بهم إلى الخروج على جماعة المسلمين الأولى، وسيأتي معنا في الكلمات القادمة - بحول الله قوته - بيان ذلك بيانا عمليا والله الهادي إلى سبيل الرشاد وإن كان من قول يوصِّفُ حالنا فما أراه إلا قول عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ لما قال: «أَعْلَمُ أَنِّي أَرَى أَنَّ الْمَوْتَ الْيَوْمَ كَرَامَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ لَقِيَ اللَّهَ عَلَى السُّنَّةِ فَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ فَإِلَى اللَّهِ نَشْكُو وَخَشَتْنَا وَذَهَابَ الْإِخْوَانُ وَقِلَّةُ الْأَعْوَانِ وَظُهُورُ الْبِدَعِ

^[١] وصواب الأمر هو توجيه كلام الأعلام بما يتناسب مع الأصول القطعية وتخرج كلامهم على ضوء ذلك، وليس الدفع به على رد الأصول ونقضها.

^[٢] رواه الهروي في ذم الكلام برقم ٨٤٩

وَإِلَى اللَّهِ نَشْكُو عَظِيمَ مَا حَلَّ بِهَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ ذَهَابِ الْعُلَمَاءِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ ،
وظُهُورِ الْبِدْعِ»^[١].

وآخر وعولنا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيرنا محمد ﷺ وعلى
آله وصحبه والتابعين.

يتبع ...

